

## ارتفاع معدلات النافق يقلص أرباح «الدواجن» 50٪

أظهرت النتائج المالية للشركة الكويتية المتحدة للدواجن تراجع أرباح الشركة بالربع الثاني من العام الحالي 75٪ مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2015. وبحسب نتائج الشركة المنشورة على موقع البورصة، بلغت أرباح الفترة 188 ألف دينار، مقابل ربح قيمته 764 ألف دينار للربع الثاني من العام الماضي. وبلغت أرباح الشركة في النصف الأول من 2016 نحو 779 ألف دينار، مقابل ربح قيمته 1,5 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق، بانخفاض في الأرباح نسبتته 50٪. وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن تراجع أرباح الفترة يعود إلى انخفاض الأسعار وارتفاع معدلات النافق.

## الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## الحكومة بدأت بزيادة أسعار الديزل والكيروسين مطلع 2015 ثم الرسوم فالكهرباء والآن البنزين.. والسبحة تكرب

## دومينو التقشف



المالية تأتي الاستدانة، حيث تسعى وزارة المالية إلى إصدار سندات وصكوك المحلية والعالمية بقيمة 5 مليارات دينار في السنة المالية 2016-2017 إلى جانب السحب من الاحتياطي لسد عجز الموازنة البالغ 9,5 مليار دينار، كما تنوي الحصول على 3 مليارات دينار إضافية من الأسواق العالمية بالعملة الأجنبية، أما بقية العجز فسيتتم تمويله من خلال اللجوء إلى مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ساهمت أزمة تراجع النفط في هبوط إيرادات البلاد بأكثر من 60٪، وإلى جانب ترشيد الدعم والضرائب تشمل الإصلاحات المالية التي تضمنتها وثيقة الإصلاح خصخصة مشروعات سيتم طرحها حتى عام 2019 بقيمة 5,4 مليارات دينار على أن يكون للمواطنين حصة 50٪ من أسهمها، وهناك برنامج للحد من نمو الأجور والرواتب، حيث تتطلع الحكومة إلى اعتماد البديل الاستراتيجي الذي سيضع هيكلًا موحدًا للأجور في كل القطاعات، وإلى جانب الإصلاحات

في المدى المتوسط أو حتى القريب. **برنامج حكومي** ويهدف البرنامج الحكومي إلى خفض فاتورة الدعم من 2,9 مليار دينار في العام المالي الحالي 2016-2017 إلى 2,1 مليار دينار للعام 2018-2019 وبنسبة تبلغ نحو 28٪ بالإضافة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية خاصة مع توقعات صندوق النقد الدولي بتكبد ميزانية البلاد عجزًا تراكميًا تصل قيمته إلى 23 مليار دينار خلال الفترة من 2015 إلى 2020، حيث

ولا يشعر بها المكلف وتحمل على المستهلك في النهاية، حيث يرجح خبراء أن تساهم في زيادة نسبة التضخم بعد تطبيقها. **اللجنة الضريبية في طريقها للتلاشي** ويسود مجتمع المال والأعمال بالكويت حالة خوف من دخول حقبة الضرائب التي ستكون ربما عاملاً مؤثراً وعبئاً إضافياً على بيئة الأعمال التي تعاني في الوقت الراهن من تداعيات انخفاض أسعار النفط بالإضافة كذلك إلى ضبابية تعافي النفط

أبريل 2016. وبجانب ضرائب الشركات تنوي الكويت إقرار جميع الضرائب المفروضة حالياً ومنها 15٪ ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية، و2,5٪ ضريبة دعم العمالة، و1٪ الزكاة ونحو 1٪ المساهمة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. ويذكر أن صندوق النقد الدولي اقترح على الحكومة الكويتية أن تدخل ضريبة الشركات حيز التنفيذ أبريل 2016، بحيث تسري ضريبة أرباح الأعمال على الأرباح المتولدة في السنة المالية للدولة التي تبدأ في الأول من

على الشركات سيعني توحيد هيكل الضرائب بالكويت والغاء ضريبة القيمة المضافة التي سيتم إقرارها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فبحسب مناقشات الكويت مع صندوق النقد الدولي يمكن أن تساهم القيمة المضافة في زيادة الإيرادات العامة للدولة بنحو 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وتفرض ضريبة القيمة المضافة على الزيادات التي تضاف في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، فتكون ضمن تكاليف السلعة

وتتحمل أحجار الدومينو حجرًا بعد حجر في سلسلة الإجراءات التقشفية التي دشنها وزير المالية أنس الصالح ليساهم الإعلان عن تحرير أسعار البنزين وزيادته بنحو يتخطى 60٪، في تسارع وتيرة تنفيذ حزمة التدابير والإجراءات المالية التي تم اعدادها خلال الأشهر الماضية بعد فترة طويلة من السجال وتمهيد الطريق لتطبيق تلك الإصلاحات. فقرار رفع البنزين سبقته زيادة أسعار الديزل والكيروسين وإعادة تسعير رسوم الخدمات الحكومية بالإضافة إلى زيادة تعريفه الكهرباء والماء على الوافدين في أبريل بنحو بلغ أكثر من الضعف للحد الأدنى من الاستهلاك، وهي مؤشرات على انطلاق قطار التقشف فائق السرعة. وتحمل أحجار الدومينو الحكومية الكثير من المفات المهمة والشائكة في طريقها، أولها ضريبة بحدود 10٪ على أرباح الشركات وكذلك اقرار ضريبة القيمة المضافة التي ستكون بحدود 5٪، بالإضافة إلى اجراء إصلاح يشمل توحيد مقياس هيكل الأجور في القطاع العام وتوفير إطار للحد من نمو فاتورة الأجور حيث تشمل كل هذه التدابير بحسب الصالح في خلال زيادة الإيرادات غير النفطية واحواء الإنفاق العام والمزيد من الإصلاحات في الدعومات والأجور. **ضرائب الشركات في الطريق** وتخطط وزارة المالية إلى فرض ضريبة دخل على صافي أرباح جميع الشركات العاملة في الكويت بنحو 10٪ من أجل تبسيط هيكل الضرائب الحالي حيث تتوقع أن يزيد ذلك الإيرادات العامة للدولة بنحو 2016 قد يصل إلى 800 مليون دينار أو ما يعادل 1,3 إلى 2,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب صندوق النقد الدولي فإن إقرار قانون الضرائب

## «التجاري» سدّد لـ «بيتك» 44,5 مليون دينار

للفترة المنتهية في 30 يونيو 2016 بقيمة 7,06 ملايين دينار، والتأثير سلبيًا في صافي نتائج الربع الثالث من العام الحالي بقيمة 441,9 ألف دينار. يذكر أن «بيتك» قد أعلن أول من أمس أنه قد تمّ تحصيل شريك بقيمة 44,5 مليون دينار مسحوب على أحد البنوك المحلية يمثل قيمة الحكم الصادر لصالحه شاملاً المصروفات القضائية في الدعوى التي أقامها ضد «التجاري». وفي البورصة شهد سهم «بيتك» ارتفاعاً بنسبة 3٪ من خلال زيادة 15 فلساً في قيمة السهم ليصل إلى 465 فلساً، فيما استقر سهم «التجاري» عند مستوى إغلاقه السابق 345 فلساً لعدم وجود تداولات.

سدّد البنك التجاري الكويتي المبلغ الذي حكمت به محكمة التمييز، والبالغ قيمته 44,06 مليون دينار، مضافاً إليه المصروفات القضائية، لمصلحة بيت التمويل الكويتي (بيتك). وأوضح البنك في بيان للبورصة أمس، أن المبلغ الذي تمّ سداه جاء خصماً على المخصصات المتوافرة وبمبلغ 37 مليون دينار، بجانب جزء من أرباح النصف الأول من 2016 وبمبلغ 7,06 ملايين دينار، فيما سيتمّ تحميل المبلغ المتبقي وقدره 441,9 ألف دينار على مصروفات الربع الثالث، وبذلك يصل إجمالي المبلغ إلى 44,5 مليون دينار. وأضاف البنك في بيانه، أنه من شأن ما تقدمه التأثير انخفاضاً في صافي الأرباح المحققة

## «ميد»: «الأشغال» تطرح مناقصة أعمال الدائري الرابع

اجبس الفرنسية، كي إي أو الاماراتية، سينير الإسبانية، وأخيراً شركة موت ماكديرموت البريطانية. من جانب آخر، ذكرت المجلة أن وزارة الأشغال العامة كانت قد دعت 50 شركة المحليين لتقديم عروضها بشأن أعمال وصلة تربط بين طريق الدائري الرابع والجزء الجنوبي من الطريق الإقليمي، وحددت يوم 18 سبتمبر المقبل موعداً نهائياً لتقديم العروض.

نكرت مجلة ميد أن وزارة الأشغال العامة دعت 8 شركات استشارية لتقديم عروضها بشأن مناقصة دراسة وتصميم أعمال طرق على الدائري الرابع، بالإضافة إلى أعمال الإنشاء والمرافقة، على أن تقدم العروض في موعد غايته 25 سبتمبر المقبل، وتضم القائمة الشركات التالية: أروب البريطانية، ايديوم الإسبانية، ايريو كون الاماراتية،

## «الأشغال» تطرح مناقصة لتحديث طريق الفحيحيل

لجنة المناقصات المركزية، وهذه الشركات هي: 1- لويس بيرغر الأميركية. 2- CH2M Hill سي اتش 2 أم هيل الاميركية. 3- فيتشر الألمانية. 4- دار الهندسة شاعر وشركاه اللبنانية. 5- سيتيك الفرنسية. 6- ايتال كونسالتي الإيطالية. 7- جيتيسا انجنيريا الإسبانية. 8- وأخيراً شركة فيهيكور الإسبانية.

نكرت مجلة ميد أن وزارة الأشغال العامة تسعى للحصول على مستشارين لاعاد دراسة جدوى ووضع التصميمات لمشروع توفير اشتراطات ومتطلبات البنوك في هذا الصدد، وذلك للحفاظ على العلاقة الحالية بين المستثمر والبنك.

## «اتحاد العقارين» لملك «الاستثماري»: احذروا «الهجرة المعاكسة»

الذي عانتها الكويت من في تسعينيات القرن الماضي. وتأسد الغنم ملك العقارات الاستثمارية خاصة أولئك الذين تملكوها من خلال نظام «الإجارة» أو عبر قروض من البنوك أن يكونوا أكثر انتباهاً لموضوع الهجرة المعاكسة، لأن التوسع في هذا الموضوع سيضر بشريحة كبيرة من الملاك، ما لم يكن المالك مستعداً لمثل هذا الأمر. وأشار إلى أنه وبعد خروج شريحة كبيرة من المستثمرين من سوق الأوراق المالية خلال السنوات الماضية، فإن هذه الشريحة توجهت بقوة نحو السوق العقاري عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية، علماً بأن معظم المستثمرين الذين دخلوا السوق العقاري لا يمتلكون الخبرات الكافية في هذا القطاع، ولا شك أن السوق العقاري يختلج عن سوق الأسهم، فسوق الأسهم قد يعتمد على قراءة الميزانية أو اتباع مجاميع معينة، بينما يختلف الأمر بالنسبة للعقار الذي يعتبر سلعة كبيرة لا تخضع لعمل مجاميع معينة تقوم برفع الأسعار أو خفضها. وأكد الغنم على أن آثار الهجرة المعاكسة لن تتضح خلال الفترة الحالية، وإنما ستظهر آثارها بعد 4 أو 5 أشهر على أبعد تقدير، بمعنى أنه في حال كانت هناك نسبة كبيرة من الوافدين المغادرين

فيان العرض في العقار الاستثماري سيفوق الطلب، وفي هذه الحال ستكون هناك مشكلة كبيرة بالنسبة لعدد من الملاك، وما لم يستعد الملاك لمثل هذا الأمر فإنهم سيواجهون مشاكل كبيرة، خاصة أن العقار يحتاج إلى مساحة من الوقت للاستعداد، والتعامل مع مستجداته، وليس كما هو حال الأسهم التي يمكن التخرج منها في نفس اليوم. ودعا الغنم ملك العقار إلى محاولة الحفاظ على المستأجرين وبخاصة في القطاع الاستثماري من خلال تقديم تسهيلات وخدمات أكبر، لأنه في حال ارتفع العرض عن الطلب فإن من لا يحافظ على مستأجريه سيخسر شريحة كبيرة منهم بكل تأكيد، فالمتاجر يبحث دائماً عن الأفضل، وكلما كان الفارق أكبر سهلت حركة تنقلاته بين المناطق والعقارات الأفضل. وقال إن الصورة ستتحسن أكثر بعد الإجازة الصيفية الحالية، أي أن الفاصل بيننا وبين الهجرة العكسية هو شهر نوفمبر القادم، وحينها فقط ستتحسن الصورة بشكل كامل، وسنعرف هل كانت نسبة الهجرة كبيرة ومؤثرة أم لا، وفي حال كانت كبيرة فإن سلبياتها ستتحسن بشكل أكبر خلال الربع الأول من العام 2017.

طارق عرابي

حذر أمين سر اتحاد العقارين قيس الغنم من تبعات ما وصفه بـ«الهجرة المعاكسة» التي يتوقع ان تشهدها الكويت خلال الفترة القادمة، والتي يقصد بها خروج شريحة كبيرة من الوافدين ورجوعهم إلى بلدانهم لاسيما في ظل إصدار الحكومة على تطبيق سياسة التقشف الحكومي ورفع أسعار رسوم الخدمات الرئيسية من كهرباء وماء وبنزين وإقامات، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم قدرة شركات القطاع الخاص على الحفاظ على موظفيها من الوافدين من خلال زيادة رواتبهم في مثل هذه الظروف. وقال الغنم في تصريح خاص لـ«الانباء»: إن مثل هذه الأمور وما يليها من هجرة معاكسة ستعكس بشكل سلبي على الكويت بشكل عام وعلى الاقتصاد الكويتي بشكل خاص، ولعل من أهم سلبياتها هو أن الكويت ستتحول إلى دولة «عزاب» بعد أن تقوم شريحة كبيرة من الوافدين بترحيل عائلاتهم والبقاء فرادى على أرض هذه الدولة، علماً بأن دولة العزاب تضر كثيراً بالاقتصاد المحلي، تهاجم عن المشاكل الأمنية والاجتماعية التي تنتج عن ذلك الأمر، وهو الأمر



قيس الغنم

الهجرة المعاكسة ستعكس سلبياً على الاقتصاد وستحول الكويت إلى دولة «عزاب» ليس من صالح البنوك سحب العقارات من الملاك.. لتحتفظ بها أكثر من 3 سنوات



الذي عانتها الكويت من في تسعينيات القرن الماضي. وتأسد الغنم ملك العقارات الاستثمارية خاصة أولئك الذين تملكوها من خلال نظام «الإجارة» أو عبر قروض من البنوك أن يكونوا أكثر انتباهاً لموضوع الهجرة المعاكسة، لأن التوسع في هذا الموضوع سيضر بشريحة كبيرة من الملاك، ما لم يكن المالك مستعداً لمثل هذا الأمر. وأشار إلى أنه وبعد خروج شريحة كبيرة من المستثمرين من سوق الأوراق المالية خلال السنوات الماضية، فإن هذه الشريحة توجهت بقوة نحو السوق العقاري عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية، علماً بأن معظم المستثمرين الذين دخلوا السوق العقاري لا يمتلكون الخبرات الكافية في هذا القطاع، ولا شك أن السوق العقاري يختلج عن سوق الأسهم، فسوق الأسهم قد يعتمد على قراءة الميزانية أو اتباع مجاميع معينة، بينما يختلف الأمر بالنسبة للعقار الذي يعتبر سلعة كبيرة لا تخضع لعمل مجاميع معينة تقوم برفع الأسعار أو خفضها. وأكد الغنم على أن آثار الهجرة المعاكسة لن تتضح خلال الفترة الحالية، وإنما ستظهر آثارها بعد 4 أو 5 أشهر على أبعد تقدير، بمعنى أنه في حال كانت هناك نسبة كبيرة من الوافدين المغادرين